الـجـمهـوريـة الـجـزائريـة الـديـمقراطـيـة الشعبـيـة

وزارة الطاقـة والـمنـاجـم

مشروع مداخـلة السيد الوزير الطاقـة والـمنـاجـم

"الأمن الطاقوي والتنمية"

قمة صوت الجنوب

جلسة افتراضية 13 جانفي 2023

MEM/DGP/Janvier 2023

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السادة الوزراء

أصحاب السعادة

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أودّ قبل كل شيء أن أُعرب عن خالص شكري وامتناني للمنظمين على دعوتهم لحضور هذه القمة، وأغتنم هذه الفرصة لأقدم لجميع المشاركين أطيب تمنياتي لهم بسنة مزدهرة مليئة بالنجاح والسلام والأمن والأمان.

كما أُعبر عن سعادتي بالمشاركة في هذه الدورة التي أعُدها فرصة طيبة تتيح لنا طرح رؤيتنا وتصورنا للأمن الطاقوي، وتسمح لنا بتبادل الآراء والأفكار لتعزيز فهمنا المتبادل للقضايا الحاسمة ذات الاهتمام المشترك. فهذه الجلسة هامة بالنسبة لنا كصناع قرار وخبراء، لنتناقش فيما بيننا، ونتبادل الرؤى، ونعزز فهمنا المشترك ونعمل على وتجسيده على أرض الواقع بما يحقق مصلحة الجميع.

وهذه القمة تنعقد في وقت متميز وظرف متغير ومتحول يسابق الزمن، فمشهد الطاقة العالمي مليء بالتغيرات التي مسّت العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى الجيوسياسية، مما يوجب علينا اغتنام هذه الفرصة للخروج بحلول مبتكرة لنحول بها التحديات التي نعيشها والتي نحولها إلى مشاريع مستقبلية تفيد بلداننا وشعوبنا.

السيدات والسادة،

لقد عرفت العلاقات الدولية في مجال الطاقة تحولًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث تميزت على وجه الخصوص، ببروز الاقتصادات الناشئة، ودخول جهات فاعلة جديدة، والتأكيد على ضرورة مراعاة التغيرات المناخية، بالإضافة إلى تطور مصادر بديلة للطاقة والطاقات المتجددة؛ دون أن ننسى تأثير الأزمات، ولا سيما أزمة كوفيد 19 الصحية والجيوسياسية، التي عززت تسيس قضايا الطاقة وأظهرت الدور المركزي المتزايد للأمن الطاقوي.

وفي واقع الأمر، إن أمن الطاقة في الوقت الراهن يثير قلقا كبيرا للبلدان المنتجة والمستهلكة على حدٍ سواء. حيت أنّ تحديات النمو الاقتصادي، والاعتماد المتبادل وقضايا النقل بالإضافة إلى تقلب الأسعار، والجوانب المتصلة بالعرض والطلب جعلت من أمن الطاقة عنصرا مركزيا في العلاقات الدولية.

وغالبا ما يقتصر مفهوم الأمن الطاقوي على أمن الإمدادات وأمن البنى التحتية، في حين أنه يجب أن يشمل أيضا أمن المنافذ. كما يجب أن يقوم على مبدأ الاستدامة والأمن للجميع: مبدأ العرض والطلب؛ من خلال ضمان إمدادات آمنة وموثوقة ومنتظمة للأسواق الحرة والتنافسية سواء على المدى القصير أو الطويل، فضلا على تيسير وتأمين الاستثمارات والمنافذ. مما يسمح بإرساء أسس الاستقرار والازدهار المتبادل.

وباعتبار الجزائر دولة نامية ومنتجا ومصدرا مهما للطاقة، فإن مفهوم الأمن الطاقوي عندها يرتكز على تأمين تغطية طاقوية في البلاد على المدى الطويل، مع المساهمة في أمن الطاقة العالمي (النفط والغاز وغيرها) من حيث الانتظام والاستقرار والموثوقية.

السيدات والسادة

لطالما كان تأمين تغطية المتطلبات الطاقوية للبلاد على المدى الطويل من صميم اهتمامات سياستنا في مجال الطاقة، ولقد استطاعت الجزائر ضمان وصول الطاقة للجميع في ظروف ميسّرة وبالتالي القضاء على "الهشاشة الطاقوية"، علاوة على ذلك، من خلال نموذج استهلاكي يركز على الغاز الطبيعي الذي يعتبر طاقة نظيفة، خفضت الجزائر إلى حدّ كبير من الانبعاثات الحرارية، مما ساهم في تعزيز بُعد "الأمن مع التكامل البيئي".

ولقد قمنا على مدى عقود، بتطوير القدرات في جميع مكونات سلسلة المحروقات، وبذلنا جهودا واستثمارات كبيرة في مجال الاستكشاف والإنتاج والبنية التحتية للنفط والغاز، ولا سيما

خطوط أنابيب الغاز. ولطالما كانت هذه الاستثمارات جزءا من استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى ضمان الأمن الطاقوي في البلاد مع تلبية طلب زبائننا.

ومن أجل الحفاظ على هذا المركز وتعزيزه، فإننا نخطط لبرنامج استثماري طموح للغاية في مجال المحروقات يُقدر بأكثر من 40 مليار دولار، سواء في الاستكشاف والإنتاج أو البنية التحتية للنقل. مما سيسمح لنا بالحفاظ على مستوى إنتاج الغاز الطبيعي لأكثر من 110 مليار متر مكعب في سنة، أكثر من 50 ٪ منها سيتم توجيهها للتصدير.

وعلى الرغم من أنّ حصة الغاز الطبيعي الجزائري تمثل 05 ٪ من السوق العالمية؛ إلا أن تعزيز وزيادة قدراتنا الاستكشافية والإنتاجية يتطلب مساهمة كبيرة في الموارد المالية، والدعم التكنولوجي من خلال الشراكات المربحة للجانبين.

ومن ناحية أخرى، تعمل الجزائر على تحقيق برنامج تطوير الطاقة المتجددة الذي يهدف إلى تحقيق 15000 ميغاوات بحلول عام 2035؛ وقد تمّ إطلاق مناقصة لتحقيق1 000 ميغاوات.

ويجري كذلك العمل على تنفيذ برنامج يعتمد على استبدال إنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية (ديزل وتوربينات الغاز) في مواقع النفط في جنوب البلاد بكهرباء من مصادر متجددة (كهروضوئية) (1300 ميغاوات). كما تمّ البدء في تهجين جميع محطات الطاقة الصغيرة في الجنوب بهدف تقليل استهلاك الوقود الأحفوري (خاصة الديزل) للمواقع البعيدة عن مصادر الإمداد.

كما أنّ الجزائر لديها إمكانات قوية، لتكون في المستقبل موردا موثوقا للكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. ومن هذا المنظور، نعتزم تطوير بُنية تحتية واسعة للنقل الكهربائي، تربط الجزائر بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. وهذا البرنامج لن يؤدي إلى تسريع الانتقال الطاقوي فحسب، بل سيحرر أيضا كميات إضافية من الغاز سيتم إعادة توجيهها للسوق المحلية والدولية معا.

والجزائر تواصل جهودها في مجال الكفاءة الطاقوية، من خلال ترشيد استهلاك الطاقة والتحكم فيه في جميع مراحل سلسلة القيمة (المباني، النقل، الإضاءة، ... إلخ).

علاوة على ذلك، فإن تطوير قطاع الهيدروجين هو أيضًا من بين الأهداف ذات الأولوية للحكومة الجزائرية، إذ يتمتع بلدنا بإمكانات وقدرات كبيرة تسمح له بأن يكون فاعلا إقليميا رئيسيا في هذا المجال. والجزائر تهدف في الواقع، إلى جعل الهيدروجين ناقلًا استراتيجيًا لاحترام اِلتزاماتها المناخية، وبرنامجها من حيث التحول الطاقوي الذي يأخذ بعين الاعتبار الطاقات الأكثر توفرًا ونظافة وأقل تكلفة. كما أثبتت الطاقة النووية أنها خيار ممكن لتنويع مزيج الطاقة في الجزائر في المستقبل.

البحث والتنقيب عن المواد النادرة وإنتاجها يُعد أيضًا من بين المحاور المهمة لاستراتيجيتنا، لا سيما تلك المستخدمة في تقنيات تخزين الكهرباء مثل: الليثيوم والزنك والمعادن النادرة.

السيدات والسادة

قبل أن أختم، أُحبذ أن لا أصوغ أية استنتاجات، بل أودّ أن أُذكِر فقط بأن هذه القمة تأتي في وقت يواجه فيه تامين الطاقة في العالم الكثير من التحولات. فهو في صميم واحدة من أكبر تحديات القرن الـ 21، وهو ضمان وصول الطاقة المستدام، والموثوق وبأسعار معقولة للجميع.

ولأنّ هذه الطاقة تعتبر عاملا رئيسيا في تحقيق الاستقرار والازدهار، لذا وَجَب علينا أن نعمل معًا من أجل مستقبل أفضل، على الرغم من التحديات التي نواجهها.

هذه بعض الأفكار التي أردت أن أشاطركم إياها بمناسبة هذه القمة.

أشكركم على كرم الاصغاء.